

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/295
للنشر الفوري
4 سبتمبر 2009

دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي يرى عودة الاستقرار ولكنه يظل حذرا بشأن تعافي الاقتصاد العالمي ويشير إلى ضرورة استمرار اتخاذ الإجراءات اللازمة على صعيد السياسات

صرح السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، اليوم أثناء إلقاءه محاضرة البنك المركزي الألماني (البوندزبانك) لعام 2009 في العاصمة برلين بأن التدابير التنشيطية المعتمدة لمكافحة الأزمة العالمية ينبغي ألا تُسحب حتى يترسخ التعافي الاقتصادي وتصبح البطالة في اتجاه الهبوط.

وإذ أقر السيد سترأوس-كان بأن الاقتصاد العالمي يبدو في طريقه إلى الخروج من أسوأ أزمة مالية واقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أكد سيادته أن التعافي سيسير ببطء وأن عدم اقترانه بفرص عمل جديدة لا يزال احتمالا واردا. وقال السيد سترأوس-كان: "أشعر بالقلق إزاء التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على البطالة المرتفعة والتي سنظل باقية حتى مع استقرار الأسواق المالية وأوضاع الناتج".

ونظرا لهشاشة التعافي الراهن، نبه سيادته إلى أن "صانعي السياسات ينبغي أن يلزموا أعلى درجات الحذر عند اتخاذ قرار حول توقيت الخروج من مرحلة تطبيق السياسات المتخذة لمواجهة الأزمة". غير أنه أضاف بقوله إن الحكومات عليها العمل على إعداد سياسات الخروج حاليا حتى تتمكن من بناء التأييد الجماهيري اللازم لها والتحرك عمليا لتنفيذها عندما تستقر خطوات الاقتصاد على مسار التعافي.

وأكد السيد سترأوس-كان أن تنسيق السياسات دوليا لا يزال عنصرا أساسيا في التحرك لمواجهة الأزمة وأن "تنسيق سياسات الخروج يكتسب نفس درجة الأهمية". وقال سيادته أيضا إن الفضل في احتواء الأزمة يرجع إلى الإجراءات الفعالة التي أُتخذت على مستوى السياسات.

وركز السيد ستراوس-كان على ثلاثة من مجالات السياسات الضرورية لضمان التعافي القابل للاستمرار:

أولاً: تحديد مصادر جديدة للنمو

على جانب الطلب، قال السيد ستراوس-كان إنه "يتعين أن تنتقل الراية في نهاية المطاف من القطاع العام إلى القطاع الخاص." ودعا أيضا إلى إعادة توازن الطلب العالمي عبر مختلف البلدان، الأمر الذي سيقضي اتخاذ إجراءات قوية على مستوى السياسات – بما في ذلك إصلاح النظام المالي في الاقتصادات المتقدمة وتحسين الإنفاق المحلي في بلدان آسيا الصاعدة.

وعلى جانب العرض، دعا السيد ستراوس-كان إلى إصلاحات داعمة للإنتاجية – عن طريق زيادة المرونة في أسواق العمل وتقوية المنافسة في أسواق المنتجات. وأضاف أن "الإنجازات التي تحققت في مجال التكنولوجيا الخضراء من شأنها أن تتحول إلى ثورة هائلة في المستقبل على غرار الثورة التي أحدثتها "المعالجات الدقيقة" (Microprocessors) – وأن تصبح في نفس الوقت عاملا مساعدا في معالجة مشكلة تغير المناخ العالمي."

وعلى جانب السياسات الاقتصادية الكلية، أكد سيادته أن "معالجة المخاوف المتعلقة بمدى استمرارية أوضاع المالية العامة تكتسب أهمية قصوى – بما في ذلك الإنفاق المتعلق بشيخوخة السكان والذي يتجاوز حجمه عشرة أضعاف تكاليف الأزمة التي تتحملها المالية العامة. وبالنسبة للتضخم، قال السيد ستراوس-كان إنه لا يتوقع أن يصبح التضخم مشكلة إلى أن تستقر خطوات الاقتصاد على مسار التعافي.

ثانياً: إصلاح القطاع المالي

أعرب مدير عام الصندوق عن قلقه بشأن التحسن الذي تشهده الأسواق المالية من حيث إمكانية أن يكون "مفضيا إلى التهاون في معالجة المشكلات المتبقية والصعوبة في النظام المصرفي." وحث سيادته صانعي السياسات على مواصلة التركيز على جدول الأعمال المحدد لمواجهة الأزمة والذي يتضمن إجراء تشخيص شامل للنظم المصرفية وإنشاء برامج لإدارة الأصول تسمح بالتعامل مع مشكلة الأصول المتعثرة.

وعلى جانب التنظيم المالي، نبه السيد ستراوس-كان إلى سير الإصلاحات بوتيرة أقل مما يجب، ودعا إلى زيادة رأس المال الإلزامي وجعله أكثر حساسية للمخاطر. وأضاف قائلاً إن الإطار التشغيلي للرقابة المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية لا يزال "عملاقاً للإنجاز".

وفيما يتعلق بنظام التعويضات في القطاع المالي، قال إن ثقافة خوض المخاطر في الشركات المالية الكبرى كانت أحد العوامل المهمة في الأزمة، وأبدى مخاوفه من إمكانية أن يتسبب تعافي القطاع المالي في العودة إلى "سابق الحال". وقال إن على المجتمع الدولي أن "يتأزر لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال".

ثالثاً: تقوية النظام النقدي الدولي

وإذ أشار المدير العام إلى اقتراحات عديدة طُرِحت لإصلاح النظام النقدي الدولي، قال إن "النظام الحالي، رغم مشاكله، يعمل بكفاءة أفضل مما يقال عنه في الغالب". وقال إن الدولار الأمريكي اكتسب قوة أكبر بالفعل أثناء الأزمة، الأمر الذي يجده "انعكاساً لوضع الدولار باعتباره أصلاً يمثل الملاذ الآمن دون منازع".

وأكد السيد ستراوس-كان أن ترسيخ استقرار النظام النقدي الدولي يقتضي تخفيض طلب البلدان على الاحتياطات وتعزيز آليات التأمين. وأضاف أن الصندوق يمكن أن يضطلع بدور حيوي في هذا الخصوص وأن من بين الأفكار الجديدة التي يمكن بحثها تعزيز الوضوح في أسس الاستفادة من تمويل الصندوق ومن ثم إمكانية التنبؤ بها، وجعل توزيعات حقوق السحب الخاصة أكثر تجاوباً مع التطورات العالمية، وزيادة قاعدة الموارد المتوافرة لدى الصندوق.